

"مجالات" – منتدى بروكسل للمجتمع المدني مذكرة مفاهيمية وتوصيات التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي

تُعتبر السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي من القضايا الرئيسية في سياسة الجوار الأوروبية. لقد تم اعتماد العديد من السياسات والآليات على مستوى الاتحاد الأوروبي من خلال نهجه في السياسة الخارجية والتزامه بتنفيذ أجنداث عالمية لمعالجة أولويات الحوار الاقتصادي والاجتماعي وأثارها على الجوار الجنوبي والتعاون من أجل التنمية.

ركز مشروع "مجالات" في عام 2019 على تحليل هذه الأجنداث بناءً على السياسات والبيانات التالية ذات الأهمية القصوى للمنطقة؛ وثيقة اتساق السياسات من أجل التنمية؛ اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع التركيز على المفاوضات التونسية الجارية والمثال المغربي؛ خطة الاستثمار الأوروبية وخارطة الطريق القطرية للاتحاد الأوروبي للعمل مع المجتمع المدني في مختلف بلدان الجوار الجنوبي مثل فلسطين.

ولتحقيق هذه الأهداف، لا بد لآلية التعاون مع منطقة الجوار الجنوبي من التصدي لمختلف جوانب عدم المساواة: الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية والثقافية والجغرافية، وبالتالي العمل على وضع سياسات تضمن خلق فرص العمل والعمل اللائق والحماية الاجتماعية وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب وإقامة شراكة حقيقية مبنية على المساواة والشفافية والمساءلة المتبادلة. لهذا السبب، يجدر التفكير في كيفية وجوب تصميم ورصد السياسات التجارية والاستثمارية والاجتماعية من أجل إدراج النهج القائم على حقوق الإنسان وتعزيز عمليات الدمج، انسجاماً مع هذه السياسات، وفي الوقت نفسه، التفكير في الآليات المناسبة لضمان لعب القطاع الخاص دوره كعنصر فاعل رئيسي في التنمية.

نظراً إلى أن التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي يشكّلان مسألة متعددة الأوجه، فقد تم إعطاء الأولوية لنقطتين رئيسيتين للمناقشة خلال دورة الأنشطة لعام 2019.

1. دور القطاع الخاص
2. سياسات التجارة والاستثمار في المنطقة

هذه المذكرة المفاهيمية هي نتيجة للمناقشات التي دارت خلال ورشة العمل المواضيعية حول السياسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي في الجوار الجنوبي التي عقدت في بيروت (لبنان) في شهر نيسان/أبريل 2019، والخلاصات الناتجة عن المؤتمر الإقليمي لسياسة الجوار الجنوبي التي عقدت في تونس، في أيلول/سبتمبر 2019. في وقت لاحق، ولتحسين التوصيات الناتجة عن دورة أنشطة مشروع "مجالات"، تم تعيين خبير مستقل ناشط في مجال المجتمع المدني في دول الجوار الجنوبي. كان الهدف الرئيسي من العمل الذي قام به هذا الخبير تحسين عملية تحديد ووضع التوصيات باستخدام سياسات وأدوات وآليات معتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي والآليات وإجراءات محددة لوضع توصيات عملية وقابلة للتنفيذ مع تحديد مؤسسة الاتحاد الأوروبي المستهدفة – وبالتالي، صياغة توصيات تتماشى مع منظور سياسات الاتحاد الأوروبي في المجال المواضيعي المحدد.

لم يتم تغيير محتوى التقرير والتوصيات والرسالة السياسية المتوخاة منها. سيتم إقرار النقاط الإضافية من خلال المناقشات مع المشاركين خلال منتدى بروكسل للمجتمع المدني.



النقاط المقترحة للمناقشة

1. دور القطاع الخاص

يعود الاهتمام الخاص بدور القطاع الخاص في إطار عمل مشروع "مجالات" إلى دوره المتزايد كعنصر فاعل في التنمية، لا سيما في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال أدوات معينة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط. لذلك، لا بد من التركيز على آليات المساءلة والشفافية المعتمدة في القطاع الخاص لضمان المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية الكاملة على جميع المستويات. بالتالي، لا ينبغي أن تكون الحوافز الممنوحة للقطاع الخاص في هذا السياق على حساب إعادة توزيع الموارد المالية والحقوق الاجتماعية والعمالية والبيئية.

على مستوى الاتحاد الأوروبي، تركز المناقشات المتعلقة بالجهود في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والآليات الملزمة ذات الصلة على سلسلة من التوصيات بشأن المسؤولية المدنية والجنائية عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل القطاع الخاص، وذلك في إطار خطة العمل الأوروبية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية (2015-2019). إلا أنه يظل ملتزماً باتباع نهج طوعي تجاه مسؤولية الشركات ونهج قانوني غير ملزم، وذلك على الرغم من تفانيه في مجال حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

التوصيات

- إنشاء آلية لرصد ومساءلة مؤسسات الأعمال الحالية والمستقبلية في مناطق النزاعات في الجوار الجنوبي خلال مرحلة إعادة إعمار، مثل ليبيا وسوريا.
- العمل على تعزيز آليات الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات في البلدان الشريكة وعلى مستوى مكونات الاتحاد الأوروبي، وذلك لدعم قيام آلية مشتركة للرصد والمساءلة

2. السياسات التجارية والاستثمارية في المنطقة

يجب اعتبار السياسات التجارية والاستثمارية في المنطقة بمثابة أدوات لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة وإعادة توزيع للموارد، وليس فقط لتحقيق النمو. يجدر بالاتفاقيات التجارية السعي إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية في دول الجوار الجنوبي والضغط من أجل خلق فرص عمل لائقة، مع الخضوع لآليات الرصد والمساءلة لضمان الشفافية الكاملة واحترام معايير العمل وحقوق الإنسان الأساسية.

التوصيات

- توسيع نطاق الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الأخرى ذات الصلة بشأن تقييم الحوار الجاري والسياسات والاتفاقيات التجارية السابقة وأثارها على التنمية، وذلك لاقتراح بدائل محددة تراعي المساواة والعدالة الاجتماعية وأولويات التنمية في بلدان الجوار الجنوبي. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء آلية مهيكلت لتقييم جميع الاتفاقيات، بمشاركة لجان تقنية متخصصة واعتماد آلية تشاركية لجمع المعلومات منذ أولى مراحل الاتفاقيات.

- تنظيم حوار مهيكّل بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة في الاتفاقيات التي يتم المفاوضات عليها حالياً في المنطقة (تونس حالياً) ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية يتناول موضوعات تتعلق بأولويات هذه البلدان كجزء لا يتجزأ من المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات، مثل الزراعة المستدامة وتطوير التقنيات الصناعية وقضايا متعلقة بالسيادة الغذائية وغير ذلك؛ بالإضافة إلى



العمل على تقييم الأثر المسبق للاتفاقيات التجارية من أجل تقييم اتساقها مع السياسات الأوروبية الأخرى.

- دعم برامج البحث والتطوير للتنمية المستدامة في دول الجوار الجنوبي بناءً على الأولويات المحددة من قبل المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، دعم تبادل المعارف والتقنيات كجزء من الاتفاقيات.

- فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع تونس، وما ينسحب على الاتفاقيات التجارية الأخرى المتوقع إبرامها مع دول المنطقة:

- أ. تجنب إزالة الحواجز الجمركية على السلع المدعومة داخلياً من قبل الاتحاد الأوروبي (مثل اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان والقمح) إلى أن يتم اتخاذ القرار بشأن مسألة الدعم الداخلي الأوروبي في منظمة التجارة العالمية في ضوء النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن التعريفات.
- ب. بالنسبة للحواجز غير الجمركية، تجنب استخدام المعايير والحصص مع أهداف حمانية للسلع التي يُسمح لتونس بتصديرها (المنتجات الزراعية والصيدلانية بشكل رئيسي)
- ج. اعتماد معايير المراقبة الدولية ومبدأ تكافؤ المعايير من خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل – على غرار تلك المبرمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع الاحتفاظ بالمعايير التي تضمن العمل اللائق.

- إنشاء آلية ملزمة متعددة الأطراف يشارك فيها المجتمع المدني لرصد أثر استثمارات القطاع الخاص الأوروبي والشركات عبر الوطنية الأوروبية في بلدان الجوار الجنوبي، مع إيلاء الانتباه لتكييف المعايير بحسب أنواع الشركات وحجمها والقطاعات التي تستثمر فيها.